مفارقات الانتخابات الرئاسية! (*)

مثلى، فى عمره الذى ناهز الثامنة والستين، لا يأمل كثيرا أن يكون على قيد الحياة حين انتخابات الرئاسة القادمة المتوقع لها أن تكون فى عام ٢٠١١.. ومع ذلك ولأنى مصرى حتى النخاع، تارك من بعدى ذرية من البنين والبنات، والأحفاد والحفيدات، أجدنى - شأنى شأن بنى وطنى - مشغولا بما سوف يكون أو لا يكون فى الانتخابات الرئاسية القادمة.. يحملنى على الهم والانشغال "المفارقات" المتنافرة التى أدت إليها المادة / ٧٦ المعدلة بالدستور: أطول مادة فى دساتير العالم.. قد دعوت بمقال سابق إلى وجوب الترفق بأموال الفقراء، حدانى إلى إطلاق وجيعتى انقلاب المعايير والأعراف فى قانون الانتخابات الرئاسية.. فالمرشحون لشتى الانتخابات - فى مصر وفى دول المعمورة - لا يتقاضون "وهبة" وإنما يدفعون تأمينا لضمان الجدية، حتى لا يتحول التقدم للترشيح إلى هزل وتسلية وعرض للنفس أو طلب السمعة على العمّال والبطّال!.. ولكن قانون الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥/١٧٤، المعد فى عجالة حتى أمسكت عليه المحكمة الدستورية العليا - فى رقابتها الاستباقية خلافا للدستور وللعقل ولمحاذير تحولها من سلطة قضائية رقابية إلى قسيم فى السلطة التشريعية خلافا لمبدأ الفصل بين السلطات -.. أمسكت عليه المحكمة عدة مخالفات دستورية، ومع ذلك لم تفلح هذه الرقابة الاستباقية فى إصلاح كل عيوبه، فقد قلب القانون المعايير المتعارف عليها جريا وراء التخديم على المادة/٧٦ المعدلة بالدستور، فحول

---

* ٢٠٠٥/٨/٢٤

"التأمين" الواجب دفعه لضمان "جدية الترشيح "إلى "وَهُبة" تمنح من أموال الشعب لجذب ومساعدة المرشحين. فلا تصدق، ولن يصدق أحد، أن الوهبة لتكافؤ الفرص، فتكافؤها محال!.. ومع ذلك تبدو أريحية جذب المرشحين وتشجيعهم على الترشيح هذه المرة أريحية ملبوسة مناقضة كل التناقض لفلسفة المادة / ٧٦ المعدلة بالدستور ولقانون الانتخابات الرئاسية المسنون للتخديم عليها.. آية ذلك أن أحداً من المستقلين، على امتلاء مصر بالأعلام ذوى القامات العالية - لم يفلح بل لم يجرؤ على محاولة اختراق حائط الصد المنغوم بالشروط التعجيزية التى أعيت العقلاء وغير العقلاء!! فما ورد بالمادة تطفيش وتعجيز وليس تشجيعاً ولا اجتذابا للترشيح، ومقصوده أن يعجّز ويطفش ويحول بين القامات العالية وبين الترشيح الآن وبعد الآن من ناحية، بينما يدعو ويشجع ويجتذب آخرين فى الأوكازيون الجارى هذه المرة من ناحية آخرى، هذا الاجتذاب الشكلى بأريحية "الوهبة" سراب يحسبه الظمآن ماءً، وما هو بماء!!. فلم يمر من "مصفاة " الأوكازيون الموقوت بهذه الجولة فقط دون مابعدها، سوى مرشحى الأحزاب الفرط، وذلك مطلوب ومرسوم لأنه يوحى بالمنافسة ولا منافسة، فقد تحقق المراد وابتعد الكبار أو أبعدوا! - مع أن ترشيحهم لم يكن خطرا فى هذه الجولة التى تكاد تكون محسومة، من هنا كان همى وانشغالى بالجولة التالية!!.. ففيها لن يبقى أوكازيون الأحزاب الفرط المفتوح الآن لتجميل الصورة واستكمال الشكل!!.. فى الجولة التالية لن يبقى سوى حائط الصد والشروط التعجيزية التى حالت وستحول بين الكبار من المستقلين ومن الحزبيين ايضا - وبين الترشيح، لذات العلة!. ففى الجولة التالية لا نصاب لأحدٍ من الأحزاب، ودعك من حكاية "المنفذ" أو الفتحة" أو "الثقب" الملوح بفتحه للأحزاب التى يكون لها ٥ ٪ على الأقل فى مجمل عضوية مجلس الشعب، فذلك إيغال فى مجافاة الواقع الذى يدركه الأعمى

والبصيرا.. فانتخابات مجلس الشعب وشيكة وتقرر العدول فى إجرائها عن القوائم النسبية التى ربما ساعدت فى تعبير أوسع عن إرادة الشعب، وبذلك وغيره لا تورى الأحوال الظاهرة الحالية بشىء من سراب الـ ٥٪ بعيد المنال بسبب ميراث ثقيل ومكبل مفروض على الأحزاب أوقف نموها نموا حقيقيا وتحتاج إلى سنين عددا مع نظام القوائم النسبية وتوفير المناخ الواجب لتكون قادرة على تحقيق النصاب المفروض لتتقدم بمرشح رئاسى..، ويستطيع أى مراقب أن يقطع بأنه لن يتحقق هذا النصاب لأى حزب خلاف الحزب الوطنى فى المجلس التشريعى القادم الذى تنتهى مدته فى آخر ديسمبر ٢٠١٠ (لاحظ التاريخ)، ولا يحتاج العقل إلى اجتهاد كبير ليكتشف ـ أيا كان تاريخ اجراء الانتخابات الرئاسية التالية ـ أن الحال فى الجولة القادمة سوف يكون مقصوراً على مرشح الحزب الوطنى الوحيد، فلا مستقلون ولا حزبيون، ولا منافسة ولا يحزنون، وإنما هى الساحة البلقع ـ سوف تكون!.. بلا أى قامة منافسة للمرشح الأوحد الذى سوف يكون ـ بتكريس ودعم ومساندة الحزب والحكومة والهيئات والمؤسسات ـ هو المرشح الموعود المدعوم فيها وبها من نوفمبر ٢٠٠٥ إلى الموعد المرتقب التالى لانتخابات الرئاسة!!.. نعم سوف تحمل مسمى "انتخابات" لأن المادة المسنونة حرصت على أن تضفى عليها ذلك وعلى إجراء انتخابات ووجوب الاقتراع ـ لماذا؟!! ـ حتى لو لم يكن على الساحة سوى مرشح أوحد يتنادى به الناس: أوحد، أوحد، أوحد!!!

أترانى موغلاً فى التشاؤم حين أستشرف حال الجولة القادمة للانتخابات الرئاسية فأراها تعود بنا إلى "الاستفتاء" مع محض اختلاف فى المسميات لا تنطلى على أحد؟!.. أترانى سيئ الظن حين تؤرقنى المفارقة بين"أريحية" الجذب والتشجيع الآن "بالوهبة" الممنوحة بكرم وجود من أموال الشعب لجذب وتشجيع مرشحين من الأحزاب

الفرط على التقدم للترشيح لاستكمال الشكل والصورة، وبين الإغراق العكسى المناقض إلى غاية المدى فى إقامة الحواجز والمتاريس ومخططات إبعاد وتعجيز الجميع - حزبيين ومستقلين - فى الجولة التالية التى لن يستطيع أحد سوى مرشح الحزب الحاكم، اجتياز حواجزها وحائط الصد العالى الذى سوف تقف جميع القامات عاجزة مشلولة أمامه مهما بلغت مكانتها وقدراتها واقتناع الأغلبية (المغلوبة) بها؟!.. لا سبيل لتحقيق منافسة حقيقية مالم نعد النظر فى الشروط التعجيزية التى وُضِعت فى المادة / ٧٦ من الدستور.. من حق مصر أن يكون لها الخيار الحر فى أن تنتقى الأفضل فى ترشيح واسع لا يصادر على الكل بذريعة ضمان الجدية..الجدية تتحقق بتأمين مالى معقول فى متناول "المستورين "، وبتزكية أو موافقة معقولة من عدد مناسب معقول غير تعجيزى من أعضاء البرلمان بمجلسيه والمجالس الشعبية المحلية دون حسبة "برما" العجيبة التى تفننت فيها الصياغة التعجيزية لتعديل المادة / ٧٦ من الدستور.. تعديل هذا التعجيز يجب أن يتعهد به كل مرشح من الآن.. هنالك سوف يتاح لمصر وشعب مصر انتخاب الأصلح والأفضل بلا مصادرة تحول بين القامات الحقيقية وبين التقدم لحمل هذه الأمانة الكبرى: رئاسة مصر!.. أترانى أجاوز حقوق مواطنتى حين أعلن بأدب وموضوعية تامة هادئة أن انتماءنا لمصر يعطينا حق - بل واجب المشاركة فى ترتيب حاضرها والإعداد لمستقبلها وإسماع رأينا وكلمتنا حتى لاتدهمنا ظروف لا يعود لأحد فرصة أو مكنة تدركها والتعامل معها بما يحفظ لوطننا وأولادنا من بعدنا مساحة أكثر دفئاً وإشراقاً، ومصيراً أأمن وأكثر وعدا وأوضأ بشارةً وتقدماً وازدهاراً؟!